|  |  |
| --- | --- |
| **دورة ال‍مجلس الإضافية لعام 2019جنيف، 27 سبتمبر 2019** |  |
|  |  |
|  |  |
|  | **الوثيقة C19-ADD/6-A** |
|  | **14 نوفمبر 2019** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| محضـر موجـزلدورة المجلس الإضافية لعام 2019 |
| الجمعة، 27 سبتمبر 2019، من الساعة 09:20 إلى الساعة 12:10 |
| **القائم بأعمال الرئيس**: السيد ف. بيجي (إيطاليا) |
|  |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | **مواضيع المناقشة** | **الوثائق** |
| 1 | ملاحظات افتتاحية  | - |
| 2 | تقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز في مشروع مباني مقر الاتحاد | [C19-ADD/2(Rev.1)](https://www.itu.int/md/S19-CLADD-C-0002/en)[C19-ADD/3](https://www.itu.int/md/S19-CLADD-C-0003/en)[C19-ADD/4](https://www.itu.int/md/S19-CLADD-C-0004/en) |
| 3 | بيان من عضو المجلس من البهاما | - |
| 4 | المسائل المتعلقة بأفرقة العمل التابعة للمجلس | - |
| 5 | اختتام دورة المجلس الإضافية | - |

# 1 ملاحظات افتتاحية

1.1 رحب الأمين العام بأعضاء المجلس في الدورة الإضافية وأبلغهم أن رئيس المجلس السيد إ. إ. عزوز (مصر) لم يتمكن من الحضور بسبب مشاركته في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2019. وسيحل محله السيد ف. بيجي (إيطاليا)، بصفته القائم بأعمال الرئيس، وقد شغل نفس المنصب في الدورة العادية للمجلس لعام 2019.

2.1 وبعد أن استعرض الأمين العام بإيجاز العمل المنجز في السنوات السابقة بشأن مشروع مباني مقر الاتحاد، قال إن الوقت قد حان للمضي قدماً في المشروع في شكله النهائي وبتكلفته الإجمالية المخصصة له. وكان الأمين العام قد قدم بعد الجلسة العادية للمجلس لعام 2019 للفريق المعني بالمشروع تعليمات واضحة بتعديل التصميم ليتلاءم مع التمويل المتاح حالياً البالغ 170,14 مليون فرنك سويسري (150 مليون فرنك سويسري اُقترض من الحكومة السويسرية، وأكثر من 15 مليون فرنك سويسري في شكل عروض رعاية وتبرعات، و5 ملايين فرنك سويسري كفائض من عام 2018) والتشاور مع الفريق الاستشاري للدول الأعضاء (MSAG) ومجلس موظفي الاتحاد في هذه العملية. وسيقدم الاقتراح النهائي إلى سلطات البلد المضيف في ديسمبر 2019. ولن يتأثر بأي عروض رعاية أو تبرعات في المستقبل.

3.1 كما رحب القائم بأعمال الرئيس بأعضاء المجلس في الدورة الإضافية التي عقدت عملاً بقرار دورة المجلس في يونيو 2019 الذي يقضي بمناقشة التقرير بشأن التقدم المحرز في مشروع مباني مقر الاتحاد. ولقد عملت الأمانة جاهدةً لمعالجة المسائل التي أثارها المجلس في يونيو.

# 2 تقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز في مشروع مباني مقر الاتحاد (الوثائق [C19 ADD/2(Rev.1)](https://www.itu.int/md/S19-CLADD-C-0002/en) و[C19-ADD/3](https://www.itu.int/md/S19-CLADD-C-0003/en) و[C19-ADD/4](https://www.itu.int/md/S19-CLADD-C-0004/en))

1.2 قدم نائب الأمين العام الوثيقة C19-ADD/2(Rev.1)، التي تضمنت تقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز في مشروع مباني مقر الاتحاد والمعلومات التي طلبتها الدول الأعضاء، مع تقديمه تطمينات بأن المشروع يمكن أن يُنجز بالتمويل المتاح نتيجة لإدخال بعض التغييرات على التصميم. ودُعي المجلس إلى النظر في التقرير والتكاليف المقترحة المباشرة وغير المباشرة للمشروع والموافقة عليها، والإذن للأمين العام بالمضي قدماً في طلب الجزء الثاني من القرض.

2.2 وألقى رئيس مجلس الموظفين البيان الوارد في الموقع أدناه:
<https://www.itu.int/en/council/ties/Documents/2019/StaffCouncil-e.pdf>

3.2 وأدلى السيد إشتفان مانو، المفوض الوزاري من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة في هنغاريا، ببيان أبرز فيه التزام هنغاريا بتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أوروبا الوسطى والشرقية وبالتعاون مع الاتحاد، كما يتضح ذلك من خلال استضافتها مؤخراً تليكوم العالمي للاتحاد 2019. وكرر العرض الذي تقدمت به هنغاريا سابقاً للدخول في مفاوضات مع الاتحاد بهدف استضافة بعض مؤتمراته واجتماعاته مؤقتاً أثناء مرحلة تنفيذ مشروع مباني مقره الجديد (2026-2023).

4.2 وأدلى سعادة السيد فالنتين زيلويغر، سفير البعثة الدائمة لسويسرا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، بياناً يُتاح في: <https://www.itu.int/en/council/ties/Documents/2019/Switzerland.pdf>. وعلى وجه التحديد، صرح سعادته أن البلد المضيف يستمر تحت تصرف الاتحاد للمساعدة في إيجاد أفضل الحلول لكل المنظمة، والموظفين والدول الأعضاء، من أجل عقد مؤتمرات الاتحاد واجتماعاته خلال مرحلة تنفيذ المشروع في جنيف. ولدى جنيف متسع من المساحة لاستيعاب المؤتمرات والاجتماعات. وشدد على أن البلد المضيف مشغول بالضرر الذي من شأنه أن يلحق بمخرجات اجتماعات الاتحاد إذا لم يستفِد، ولمدة أطول، من النظام الإيكولوجي من الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية والبعثات الدائمة للدول الأعضاء التي تقع مقارها في جنيف.

5.2 وقالت مندوبة الولايات المتحدة من أعضاء المجلس، وهي تقدم الوثيقة C19-ADD/3، إن العديد من الشواغل المعرب عنها فيما يتعلق بضرورة الوضوح والشفافية والتخطيط المالي السليم قد تم تناولها في كلمة الأمين العام الافتتاحية وفي تقريره الوارد في الوثيقة C19-ADD/2(Rev.1). وبالتالي، فإن بلدها كان من البلدان التي قدمت مشروع المقرر الوارد في الوثيقة C19-ADD/4.

6.2 وأفاد رئيس الفريق الاستشاري للدول الأعضاء بأن الفريق اجتمع في 19 سبتمبر 2019 للنظر في الوثيقة C19‑ADD/2(Rev.1). وقد خلص إلى أن مستقبل قاعة بوبوف كان مسألة سياسية يتعين على الاتحاد الروسي والأمانة حلها (لم يؤخذ في الحسبان بيع مبنى البرج في تمويل المشروع على اعتبار أنه، بموجب القرار 212 (دبي، 2018)، سيتم استخدام أي عائدات يُتحصل عليها لسداد القروض المقدمة من الحكومة السويسرية في أقرب وقت ممكن). كما خلص الفريق الاستشاري إلى أن مشروع مباني مقر الاتحاد استقر على تكلفة تقديرية تبلغ 170 مليون فرنك سويسري. وقد أشار إلى أن سجل المخاطر لا يحتوي على سيناريو التمويل في أسوأ حالة، والذي تم تقديره بعد المشاورات بمبلغ 12,6 مليون فرنك سويسري. ويمكن جمع هذا المبلغ، تماشياً مع القواعد المالية واللوائح المالية، إما من خلال الوفورات أو عن طريق السحب من حساب الاحتياطي، أو من خلال المزج بين الاثنين. ورأى الفريق الاستشاري أنه من غير الممكن السعي لزيادة مساهمات الدول الأعضاء لتغطية هذا المبلغ. وأشار بعض أعضاء الفريق الاستشاري إلى أن التكاليف غير المباشرة للمشروع شملت 1,07 مليون فرنك سويسري من أجل العمل في بيئة لا ورقية، واعتبروا أن هذه المهمة مستقلة عن المشروع. ومع ذلك قرر الفريق الاستشاري الإبقاء على هذا المبلغ كجزء من اقتراح المشروع، بالنظر إلى أنه لم يتم تخصيص أي مبلغ مقابل في الخطة المالية للفترة 2023-2020 وأن المسح الضوئي لجميع الملفات الورقية يجب أن يكتمل بحلول عام 2022، وهو الوقت الذي سيكون فيه مبنى فارامبيه قد هُدم.

7.2 وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن تأييدهم العام لاقتراح الأمانة وشكروها والفريق الاستشاري على العمل المنجز منذ دورة المجلس في يونيو، ولا سيما من أجل إصدار الوثيقة C19-ADD/2(Rev.1).

8.2 وأشار أحد أعضاء المجلس إلى أنه قد تكون هناك طرق أفضل لتحقيق الوفورات بدلاً من استبعاد الجوانب الخضراء للمشروع مثل إعادة تدوير المياه الرمادية. وأكد عضو آخر في المجلس الحاجة إلى آلية لمراقبة المشروع. وأعرب عضو ثالث عن شواغله بشأن ظروف عمل موظفي الاتحاد أثناء تشييد المبنى الجديد. هل ستُحترم شروط الصحة والسلامة إذا أقام الموظفون مؤقتاً في مبنى مونبريان ومبنى البرج بالأعداد المشار إليها، وهل يجري النظر في ترتيبات المكاتب المفتوحة في مبنى مونبريان؟ وهناك شواغل أخرى تتعلق بالتكاليف غير المباشرة المشار إليها في الفقرة 4.4 من الوثيقة C19-ADD/2(Rev.1)، لا سيما بالنسبة لموظفي الأمن والاستشاريين. وعبر عن أمله ألا يقوم الاتحاد بتعيين استشاريين بوجود موظفين مؤهلين. كما أعرب عن شكوكه بشأن المبالغ المخصصة لمسح الوثائق.

9.2 وأحاط الأمين العام الاجتماع علماً بأنه نظراً للقيود التي تفرضها الميزانية، لا يمكن للمشروع أن يستوعب تكنولوجيات البناء الجديدة، بما في ذلك إعادة تدوير المياه الرمادية، وطمأن أعضاء المجلس بأنه لن يتم التعاقد مع مستشارين لأداء مهام بمساحات كان لدى الاتحاد موظفون مؤهلون لإنجازها، ويمكن للموظفين المعنيين تولي المهام بالإضافة إلى المهام الرئيسية المنوطة بهم. وفيما يتعلق بمساحات العمل المفتوحة، رغم أنها من حيث المبدأ يجب أن تخصص لجميع الموظفين، فإن تصميم مبنى مونبريان قد يحد من إدراجها فيه. والقصد هو ضمان تمتع الموظفين بشروط العمل الدنيا المطلوبة في أي وكالة من وكالات الأمم المتحدة، وستستمر الأمانة في التواصل مع الموظفين لتحقيق هذه الغاية. والفكرة هي تشييد مبنى مجهز بأحدث التكنولوجيا البيئية، ولكن يجب الانتهاء من المشروع في مرحلة ما ولا يمكن تكييفه باستمرار مع التطورات التكنولوجية.

10.2 وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن تقديرهم للمعلومات التفصيلية الواردة في الوثيقة C19-ADD/2(Rev.1)، والتي قطعت شوطاً طويلاً نحو معالجة جميع شواغلهم.

11.2 و**أُحيط علماً** بالوثيقة C19-ADD/2(Rev.1).

12.2 وعرض عضو المجلس من ألمانيا مشروع المقرر الذي قدمته العديد من الدول الأعضاء ويرد في الوثيقة C19-ADD/4، وهو يُسهب في القسمين *"يقرر"* و*"يكلف الأمين العام"* من مشروع المقرر الوارد في الوثيقة C19-ADD/2(Rev.1)، وبغرض تعريف الحدود بوضوح. وعلى وجه الخصوص، حسم مشروع المقرر التكلفة النهائية للمشروع وتناول قضية المخاطر التي لم تطلها تدابير التخفيف والتي تبلغ تكلفتها 12,6 مليون فرنك سويسري وحسم تكاليف المشروع غير المباشرة، كما كلف الأمين العام بالعمل مع البلد المضيف على تنفيذ متطلبات إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن (UNDSS) من أجل الامتثال لمعايير الأمن التشغيلية الدنيا (MOSS) للأمم المتحدة، ووضْع استراتيجية وخطة التنفيذ فيما يتعلق بظروف عمل الموظفين، والالتزام بأسمى المعايير من حيث الأخلاقيات والمشتريات.

13.2 وأكد الأمين العام لأعضاء المجلس أن الاتحاد طبق أفضل ممارسات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمشتريات.

14.2 ووافق أعضاء المجلس على أن يكون نص مشروع المقرر المقدم من عدة دول أعضاء والوارد في الوثيقة C19-ADD/4 منطلقاً للنقاش. وفي النقاش الذي أعقب ذلك، اقترح أحد أعضاء المجلس حذف الفقرة 9 من *"يكلف الأمين العام"* لأنها تعني ضمناً أن الاتحاد لا يلتزم بأسمى المعايير من حيث الأخلاقيات والمشتريات. وشدد أعضاء آخرون في المجلس على أهمية الإشارة إلى الأخلاقيات والمعايير في ضوء حالة الاحتيال التي وقعت مؤخراً. ورأت إحدى أعضاء المجلس بأنه تم التعامل مع قضية الاحتيال على نحو ملائم ويجري العمل لوضع آليات بهذا الصدد. ومع ذلك، اقترحت تعديل نص الفقرة بحيث تفتتح بعبارة "بمواصلة الالتزام"، وبالتالي الاحتفاظ بالإشارة إلى الأخلاقيات والمعايير مع الإقرار بالالتزام العام بأسمى المعايير.

15.2 و**اتُفق** على ذلك.

16.2 واقترح أحد أعضاء المجلس حذف الفقرة 6 من *"يقرر"* لأنه ليس من وظيفة المجلس تفسير قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين وأن من الأفضل أن تُدرج هذه الإحالات المرجعية في الفقرات الاستهلالية. وفضّل عضوان آخران في المجلس الإبقاء على الفقرة 6 من *"يقرر"*، معتبرين أنه من المنطقي أن يشار إلى فقرة استهلالية من قرار مؤتمر المندوبين المفوضين في منطوق مقرر المجلس.

17.2 و**اتُفق** على ذلك.

18.2 وفي أعقاب العديد من التعليقات بشأن الفقرة 5 من *يقرر*، **اُتفق** على إضافة عبارة "تصل إلى" بعد "تكاليف المشروع غير المباشرة" لمعالجة الشواغل المثارة وتوخياً للوضوح.

19.2 وأكد عضو المجلس من الاتحاد الروسي أن التوصية بشأن قاعة بوبوف التي وافق عليها المجلس في يونيو ينبغي تطبيقها كما هي. لذلك اقترح إضافة فقرة جديدة إلى مشروع المقرر وهي الفقرة 3*مكرراً* من *"يكلف الأمين العام"*، ونصها كما يلي:

"مواصلة تنفيذ مقررات المجلس بشأن الاحتفاظ بقاعة بوبوف، بما في ذلك الفقرة 13.18.2.2 من الجلسة العامة التاسعة والأخيرة لدورة المجلس العادية لعام 2019 (الوثيقة C19/120)".

20.2 وعارض العديد من أعضاء المجلس إدراج الفقرة الجديدة المقترحة لأنها وردت سلفاً في توصية المجلس في الفقرة 13.18.2.2 من الوثيقة [C19/120](https://www.itu.int/md/S19-CL-C-0120/en) (المحضر الموجز للجلسة العامة التاسعة للمجلس في دورته لعام 2019). ويجب أن تظل هذه الفقرة بصفة توصية. وتشبث أعضاء المجلس بفكرة الاحتفاظ بقاعة بوبوف، ولكن الاحتفاظ بقاعة بوبوف الحالية، الذي يعني وجود قاعتين كبيرتين للاجتماعات في المقر المستقبلي، سيكون أمراً صعباً.

21.2 وعقب إجراء مشاورات غير رسمية، اقترح عضو المجلس من الاتحاد الروسي صيغة معدلة للفقرة 3*مكرراً* من *"يكلف الأمين العام"*، نصها كما يلي:

"بمواصلة تنفيذ مقررات المجلس بشأن الاحتفاظ بقاعة بوبوف، بما في ذلك تقديم تحليل مالي وقانوني للخيارات المقدمة في الفقرة 13.18.2.2 من المحضر الموجز للجلسة العامة التاسعة والأخيرة لدورة المجلس العادية لعام 2019 (الوثيقة [C19/120](https://www.itu.int/md/S19-CL-C-0120/en))".

22.2 و**اتُفق** على ذلك.

23.2 و**اعتمد** المجلس مشروع المقرر بصيغته المعدلة.

24.2 وأكد عضوان في المجلس أنه لا ينبغي السماح بأن يؤثر هدم مبنى فارامبيه على كفاءة الاجتماعات. وفي هذا الصدد، من المهم بشكل خاص ضمان عدم مواجهة المشاركين أي صعوبات للحصول على التأشيرة إذا عقدت الاجتماعات خارج سويسرا.

# 3 بيان من عضو المجلس من البهاما

1.3 أعرب عضو المجلس من البهاما عن امتنانه للمساعدة التي قدمها الاتحاد إلى بلده في أعقاب إعصار دوريان.

# 4 المسائل المتعلقة بأفرقة العمل التابعة للمجلس

1.4 **وافق** المجلس على تعيين السيد ف. بيريزوفسكي (بولندا) نائباً لرئيس فريق العمل التابع للمجلس المعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة في منطقة أوروبا، حيث لم يتمكن نائب الرئيس الحالي في المنطقة من الاستمرار في هذا المنصب.

2.4 وطلب أحد أعضاء المجلس من الأمانة عدم تحديد مواعيد اجتماعات مجموعات أفرقة العمل التابعة للمجلس في نفس الوقت الذي تُعقد فيه اجتماعات الفريق الاستشاري، على اعتبار أن نفس الخبراء غالباً ما يشاركون في نفس الاجتماعات.

3.4 وأعلن القائم بأعمال الرئيس عن تواريخ اجتماعات مجموعات أفرقة العمل التابعة للمجلس في عام 2020 وهي كالتالي: من 3 إلى 14 فبراير ومن 7 إلى 18 سبتمبر 2020.

# 5 اختتام دورة المجلس الإضافية

1.5 أشاد الأمين العام ونائبه باعتماد المجلس المقرر بشأن مباني مقر الاتحاد، مما يعبّر عن روح التعاون الجيدة السائدة في الاتحاد، ويضمن أن يواصل الاتحاد شغل مكانة مهمة في جنيف. وشكر القائم بأعمال الرئيس بصفة خاصة على إسهامه في الدورتين العادية والإضافية لعام 2019.

2.5 وكرر عدد من أعضاء المجلس هذه الملاحظات وشكروا الأمانة والفريق الاستشاري ومجلس الموظفين على عملهم للمضي قُدماً بالمشروع. وشكر القائم بأعمال الرئيس كل من ساهم في نجاح الدورة الإضافية.

|  |  |
| --- | --- |
| الأمين العام:ﻫ. جاو | القائم بأعمال الرئيس:ف. بيجي |

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_